كراسة

المهمشون بين النمو و التنمية

مركز البحوث العربية و الأفريقية

المهمشون

بين النمو و التنمية

إسماعيل زقزوق

المهمشون.. بين النمو والتنمية

الإطار العام

مبحث أول

"القطاع غير الرسمى" أو ما قبل الرأسمالى المعاصر

"يميل بعض العلماء إلى التمييز داخل البناء الحضرى فى الأقطار النامية، بين قطاع حديث، قائم على تكثيف رأسمالى وتكنولوجيا متقدمة ونظم إدارية متطورة، وقطاع تقليدى قائم على تكثيف العمل وتكنولوجيا بدائية، وأساليب إدارية أولية –ولقد تعددت تسميات هذا القطاع التقليدى بتعدد الباحثين" [١] "القطاع غير الرسمى"، "القطاع غير المنظم"، "الاقتصاد الثانى" "القطاع التقليدى"، "الاقتصاد الشعبى"، "الاقتصاد ذاتى النمو"... الخ. تفاوت كبير فى الأدبيات الاقتصادية، سواء على مستوى تسمية القطاع، أو على مستوى نطاقه.

أولاً: فى تحديد المفهوم:

فإذا كان التعريف العلمى لظاهرة ما يلخص ما هو جوهرى، جامع مانع فيها، فإن دقة التعريف تنطوى على دلالات ومضامين هامة، تعكس نفسها على مناهج التحليل، ونطاق البحث ونتائجه.

وبرغم شيوع "القطاع غير الرسمى" كتعريف، فإنه لا يصلح لأداء هذه الوظيفة. لأن "الرسمية أو عدمها" ليست الخاصية الجوهرية لنشاط اقتصادى ما، فضلا عن أنها ليست إحدى الخصائص المتعلقة بطبيعته، كما أنها لا تربطه بمحيطه الاقتصادى الاجتماعى التاريخى العام... كما لا يصلح تعريفه بـ "غير منظم" لأداء وظيفة التعريف العلمى، فليس التنظيم بالخاصة الجوهرية للنشاط الاقتصادى، وإن كانت إحدى الخصائص الطبيعية لبعض الأنشطة فى مرحلة تاريخية معينة، ولكنها لا تكفى وحدها للتعريف، ولا تعطى دلالات تحليلية ذات شأن.

ومن هنا تتحفظ هذه الدراسة على تعريفه "كقطاع غير رسمى" بأنه "يشمل وحدات اقتصادية- انتاجية، خدمية، أو تجارية- لا تلتزم جزئياً أو كليا بالاجراءات الرسمية التى حددتها الدولة، لتنظيم أو مزاولة الوحدات الاقتصادية لنشاطها، والتى لا تلتزم بتسجيل نشاطها بصورة دقيقة ومنتظمة وفقا للنظم المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالى لا تقدم بيانات دقيقة عن حجم نشاطها، ولا تؤدى ضرائب تذكر على أرباحها" [٢] وفضلا عن الأسباب السابقة لرفض هذا التعريف، فكثيرة هى الأنشطة الهامشية

---

[١] د. السيد الحسينى- القطاع غير الرسمى فى حضر مصر- المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة ١٩٩٦ ص ٣.

[٢] د. أميرة مشهور- د. عالية المهدى- القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف –المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة ١٩٩٤ ص ١٥١.

التى تعمل بتراخيص، ليس كجزء من طبيعتها ولا بهدف تنظيمها وإنما لأغراض الجباية وغيرها... الخ. كما أن تعريف القطاع بأنه الذى "ليس كذا" لا يعد تعريفاً.

كما ترفض هذه الدراسة أيضا، ذلك التعريف الفضفاض -جامع المتناقضات- غير الدقيق، للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بأن "القطاع غير المنظم": "يمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية (!)، ولا يلتزم بإمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة. وإن كان بعضها يقوم بإصدار ميزانيات وحسابات ختامية (!)، ممثلة لنشاطها فى نهاية كل عام، وهذه تشمل:- شركات التضامن، والتوصية البسيطة، المحاصة، الواقع، المشروعات الفردية، وأخرى. بالإضافة إلى المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (!). وكذا الأنشطة التى تزاول خارج المنشآت، والخدمات العائلية، وأن هذا القطاع يضم:

- فئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحداً.
- فئة من يعمل لدى الأسرة بدون أجراً أو بأجر.
- فئة من يعمل لدى الغير بدون أجر.
- فئة من يعمل بأجر نقدى (؟).
- فئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين.

كما ورد فى بحث "سوق العمل فى مصر عن القطاع غير المنظم، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- يونيو ١٩٨٥" [٣].

وحيث لا يتسع المجال، لمناقشة -لا جدوى من ورائها- لبقية التسميات والتعريفات للقطاع المذكور، فإن هذه الدراسة تسميه بـ **"القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر"، وتعرفه بأنه يشمل:-**

كل الأنشطة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية المعاصرة، فى ظل سيطرة نظام رأسمالى (محيطى) متخلف. أنشطة ما قبل رأسمالية من حيث، علاقات الإنتاج، مستوى التنظيم (التخصص وتقسيم العمل)، مستوى التطور التكنولوجى، ضآلة راس المال وعدد العاملين فى (المشروع الواحد)، تدنى قدرات العمالة (تعليم -تدريب – مهارات)، غياب الإنتاج لأسواق بعيدة، ومدى انتظام العمل.

وفيما يخص علاقات الإنتاج هنا "يتكون القطاع أساساً من أنشطة غير رأسمالية، ترجع ملكية وسائل الإنتاج فى العادة للأسرة، وتتمثل الأهمية البالغة للعلاقات الاجتماعية التقليدية -الأسرة الأصدقاء والجيران .... فى مجال قوة العمل والتمويل" [٤].

وبناء على تعريفنا فإن عمالته "ترتبط بساعات تقصر أو تطول، بأعمال منخفضة الانتاجية، عند مستويات من "الأجر" أو الدخل، منخفضة كثيراً، عما يكفل لهم ولمن يعولون، الحد الأدنى من

---

[٣] د. أميرة مشهور -د. عالية المهدى- المرجع السابق ص ١٤٩، ص ١٥٠.

[٤] د. صادق رشيد- أفريقيا والتنمية المستعصية- أى مستقبل- مركز البحوث العربية- القاهرة ١٩٩٥ ص ١٢٨.

مستويات المعيشة.... وفى كل الأحوال فإن وجوده يشكل ثنائية اقتصادية / اجتماعية فى الاقتصـاد الحضرى" [5]. بل وفى الاقتصاد القومى ككل.

ووفقاً لتعريفنا، لا يجوز الحديث عن وجود هذا القطاع الذى اشتهر بـ "القطاع غير الرسمى" قبل سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالى فى مجتمع ما، ذلك أن الطبيعة التقليدية والحرفية... الخ، كانت السمة الرئيسية لمجمل النشاط الاقتصادى قبل سيطرة الأخير. لذا فإنه يضم كل الأنشطة الاقتصادية (ما قبل الرأسمالية) فى ظل سيادة نمط إنتاج رأسمالى محيطى متخلف، وهو موجود فـى ريـف الاقتصـاد المتخلف أيضا وإن تركز فى حضره، لاعتبارات اتساع السوق وغناه.

إن محاولة المهمشين من قوة العمل، مجرد البقاء على قيد الحياة، من خـلال أنشـطة يصـعب حصرها "تبدأ من تلميع الأحذية، والحياكة والباعة الجائلين وإصلاح الدراجات والسيارات والأدوات الكهربائية والمشغولات الخشبية والمعدنية، وتنتهى بالعمل الإضافى فى المسـاء... الـخ"[6]، بجهـود تشغيل ذاتى فى الأغلب، فى أسواق تنافسية غير منظمة، ليست وحدها كل عناصر هـذا القطـاع، فالكثيرون من عناصر القطاع الخاص المنظم (المشروع الرأسمالى الصغير)، وفى ظل التطـورات الجارية، تتدهور أحوالهم إلى مستوى الانضواء تحت هذا القطاع. كذلك عمال التراحيل فى الريـف والزراعات القزمية للاكتفاء الذاتى... والصيد النهرى (محترفين- عمل إضافى- مؤقت تحت مسمى الهواية!) والعمالة الزراعية المؤقتة والموسمية... الخ.

"وهى أشغال شديدة التنوع، ولكن بشكل رئيسى بيع التجزئـة – الخـدمات الـدنيا (الوضـيعة)، والحرف أو الفنون الصغيرة، فضلا عن شبكة واسعة من الخدمات الشخصـية والأهليـة (طبـاخ- بواب- عمال نظافة) إضافة إلى الوظائف والأعمال المؤقتة (بيع جرائـد- ميـاه غازيـة- منـادى سيارات- جمع زجاجات فارغة... الخ" [7].

"إن التضارب- سالف الذكر- فى التعريفات ومناهج مقاربة (القطاع غير الرسمى) قـد انعكـس على المسوح الإحصائية، وأساليب البحث المستخدمة لوصف هذا القطاع وتحديد خصائصه، وهـى الحقيقة التى حالت دون إمكانية القيام بأى مقارنة متسقة وذات قيمة على المستوى الدولى" [8] أو حتى بين نتائج الدراسات على المستوى المحلى.

بل إن أخطاء التعريف ومناهج التحليل تؤدى إلى نتائج متضاربة وغير مفهومة. فإذا كنا نعتبـر القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر دالة فى (متغيراً تابعاً لـ) البطالة والفقر والتخلـف فـى سـياق

---

[5] Mahmoud Abdel-Fadil, in Formal Sector Employment in Egypt, Cairo Papers in Social Sciences, A.U.C. Cairo 1981, P.ss.

[6] د. صادق رشيد، م س. د ص ١٢٣

[7] Mahmoud Abdil Fadil, IBID.

[8] د. صادق رشيد م.س.ذ.

تاريخى محدد، تنحو دراسات كثيرة لاعتباره دالة فى (أو نتيجة لـ) الهجرة الريفية/ الحضـرية، إلا أن نتائج الدراسات الميدانية تعطى للهجرة الريفية/ الحضرية مؤشرات متباينة:-

١- "أن ٧٢,٤% من الباعة الجائلين بالقاهرة حضريو المولد. منهم ٣١,٢% مولودون بالقاهرة، كما أن ٤١,٢% منهم هاجروا من مدن أخرى إلى القاهرة، أما النسبة الباقية وهى ٢٧,٦% فتخص مهاجرين من المناطق الريفية"

٢- "أن ٥٥,٤% من سكان عزبة الهجانة/ والصفيح، بمنطقة المعصره- حلوان، كانوا فلاحين قبل الهجرة (القدوم للمنطقة) بحيازات تتراوح بين ٣ و ٩ قراريط"[٩]. وإذ نعتبـر "القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر" دالة أو متغيراً تابعاً للفقر والبطالة والتخلف بشكل عام، فإننا بذلك نعتبره دالة عكسية (متغيراً تابعاً فى علاقة عكسية) مع خطط وجهـود التنميـة وإنجازاتها على المستوى القومى. ومن هنا لا يجوز الحديث عن القطاع باعتباره متغيـراً مستقلاً، يتمتع من تلقائه بالقدرة على استيعاب العمالة والتوسع والمرونة .... الخ.

لقد عرفنا القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر، باعتباره نمطاً للإنتاج يتضمن مستوى معيناً مـن تطور قوى الانتاج، يتعايش مع شكل يلائمه من علاقات الانتاج، فى إطار متوائم من بنيان للثقافـة والقوى والمؤسسات الاجتماعية والعلاقات والعادات والتقاليد والقيم تسوده. (راجع المبحث الثانى من هذه الدراسة).

ثانيا: الخصائص الرئيسية للقطاع

لخص برنامج منظمة العمل الدولية للوظائف والمهارات فى أفريقيا، خصـائص "القطـاع غيـر الرسمى" فيها، فى عناصر نعتبرها خصائص القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر:-

١- "يتكون من مشروعات فردية وصغيرة، ذات توظيف ذاتى تمثل قرابة ٤٠% مـن إجمالى قوة العمل فى القطاع، ويبلغ متوسط عدد العاملين ثلاثة أفراد. باستثمارات محدودة، يبلغ متوسط رأس المال المبدئى ٤٤٠ دولاراً.

٢- يتكون القطاع أساساً من أنشطة غير رأسمالية، ترجع ملكية وسائل الإنتـاج فـى العادة إلى الأسرة. وتتمثل الأهمية البالغة للعلاقات الاجتماعية التقليدية (الأسرة والأصدقاء والجيران) فى مجال التزويد بقوة العمل والتمويل.

٣- التلمذة الحرفية أساس التدريب واكتساب المهارات.

٤- تخلف وبؤس شروط العمل وظروفه.

٥- التدنى الكبير للخلفية التعليمية للمشتغلين.

---

[٩] د. عبد الرؤوف الضبع –الاحياء العشوائية وخصائصها السكانية- دراسة ميدانية على منطقة المعصرة بحلوان (عزبة الهجانة/ والصفيح ا لمة المصـرية للتنميـة والتخطيط- معهد التخطيط القومى- القاهرة –مجلده- عدد ٢/ديسمبر ١٩٩٧.

٦- الدافع الأساسى للالتحاق بالقطاع هو تحقيق الكفاف أكثر من تحقيق الربح. كما أن الأسر المعيشية ذات الدخول المنخفضة تمثل المصدر الرئيسى للطلب على السلع والخدمات التى ينتجها، مما أدى لتصنيفه كقطاع فقير للفقراء" [١٠].

ويمكننا إضافة خاصية سابعة، ففى ظل سيادة نمط إنتاج رأسمالى (محيطى) متخلف، فى علاقات اقتصادية بالمركز (الدول الرأسمالية المتقدمة):

٧- "يسهل تعرض منشآت "القطاع غير الرسمى"، للهزات الاقتصادية، وان كانت بالغة الخفـة، كما أنها أكثر تأثراً بالتقلبات التى يواجهها القطاع المنظم، لذا يعتقد بأن قدراته على خلق فرص عمل جديدة، مبالغ فيها، حيث تعمل فى إطار قطاع هش لا يتحمل التقلبات الاقتصادية [١١]

ثالثا: المضامين الاجتماعية والسياسية للمشروع الصغير

إن للأشكال المختلفة للمنظمة الاقتصادية، مضامين اجتماعية وسياسية مختلفة... فمن حيث حجـم المنشأة، يخلص بحث أعد فى ١٩٧٨ إلى أن:

"المنشآت صغيرة الحجم تقوم بوظيفة الاحتواء لأنواع مـن الصـراعات الاجتماعيـة محتملـة الانفجار... وتخلق نوعاً من انعدام الأمن الوظيفى لعمالها، كما أن العمال فيها أقل تنظيمـاً، وأقـل اهتماماً بالنواحى السياسية، بينما المنشآت الكبيرة اكثر محاباة للنظام العسكرى والإضرابات [١٢]..

"وفى المناخ السياسى الجديد، فإن أصحاب المنشآت الصغيرة يكونون من أنفسهم دائرة انتخابيـة هامة... ويبدو أنه مع تحرير الاقتصاد والسياسة أصبح من المحتم أن تظهر على السطح مرة أخرى بعض الاضطرابات التى كانت مصر تعانى منها فى الماضى، وسيجد أصحاب المنشآت الكبيرة من صالحهم تشجيع الوحدات الأصغر حجماً" [١٣].

"وعلى الرغم من استحالة الحكم على المشاعر السياسية لهذه الجماعات (صغار الصناع بالمـدن والحرفيين وأصحاب المحال التجارية)، وصعوبة معرفة الأعداد التى اشتركت منهم فـى حـوادث الشغب التى وقعت فى يناير ١٩٧٧، إلا أنه يمكننا القول، وبعد تفكير طويـل، أن تأييـدهم للنظـام ضعيف للغاية، وان استعدادهم لتحويل ولائهم الحزبى إلى أى من الأحزاب السياسية حديثـة العهـد

---

[١٠] د. صادق رشيد –م.س.ذ ص ١٢٧، ١٢٩.

[١١] د. حامد الهادى- الواقع الاجتماعى المصرى والقطاع غير الرسمى- ضمن القطاع غير الرسمى فى مصر، م.س.ذ ص ٥٥٣.

[١٢] Suzanne Burger, problems & prospects of Egyption small scale industry, Department of political sciences, Massachusettets institute of Technology (MIT), August, 1978. تم هذا البحث بالتعاون مع برنـامج تطبيـق التكنولوجيا بجامعة القاهرة.

[١٣] IBID.

أكبر من استعداد أى من الجماعات الأخرى.وهنا ستجد الحكومة أن من دواعى الحيطة وضرورات الأمور أن يكون تأييدها لهذا القطاع الاقتصادى اكبر مما كان فى الماضى"[١٤].

"إن وضع سياسات منظمة لـ "الصناعات الصغيرة"، يمكنها أن تضعف من موقف العمـال فـى المصانع الكبيرة، وأن تخلق نوعا من انعدام الأمن الوظيفى لعمال المنشآت الصغيرة، كما سـتؤدى حتما لزيادة مكاسب ودخول صغار المستثمرين. إن تأييد (الصناعات الصغيرة) هنا، لـيس بسـبب إمكانيات نموها الاقتصادى فحسب، بل للفرص التى تتيحها لتحويل الوظائف والأعمال والدخول إلى جماعات لا يمكن أن يتحسن مستواها فى ظل توسع النظام القائم" [١٥].

رابعاً: تاريخ وأهداف البحوث فى القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر

برغم أن القطاع "ظل لفترة طويلة يشكل أحد الملامح البنيوية للاقتصاد الحضرى فى أقطار العالم الثالث، فإنه لم يفرض نفسه كموضوع للبحث الدقيق والتحليل المعمـق علـى المسـتويين الـدولى والإقليمى، إلا مع مطلع السبعينيات (١٩٧١). والملاحظ أن الاهتمام بدراسته قد تم بداية الأمر على مستوى دولى، ثم ما لبث أن فرض نفسه على الباحثين فى أقطار مختلفة من العالم الثالث" [١٦].

"وكانت بعثة استراتيجية توفير فرص العمل، التى أرسلتها منظمة العمل الدولية، إلى كينيا عـام ١٩٧٢، هى التى أعطت شهادة الميلاد "الرسمية" لمفهوم "القطاع غير الرسمى"... ثم تردد اسـتخدام المصطلح فى عديد من دراسات المنظمة المذكورة، وما يزيد على ٧٥ مطبوعـة مـن إصـدارات برنامج منظمة العمل الدولية للوظائف والمهارات فى أفريقيا" [١٧].

وبتعدد الدراسات المصرية يمكن تحديد ثلاث دوائر رئيسية فى بحثها للقطاع:-

١- دراسات عن الصناعات الصغيرة والحرفيين تشمل فى نطاقها جزءاً كبيـراً مـن القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر.

٢- دراسات تنطلق من "غير الرسمى" و "غير المنظم" كتعريف للقطاع.

٣- دراسات تنصب على نشاط واحد أو عدد محدود من أنشطة القطاع، لا سيما فيمـا يتعلق بالعمالة وخصائصها وشروط العمل.

لقد كان للهيئات الدولية الإسهام الأكبر سواء فى المبادرة بدراسة القطاع، أو فى عدد الدراسـات والمطبوعات عنه، لا سيما منظمة العمل الدولية.

أهم الأهداف من وراء دراسة القطاع:-

١. توفير فرص العمل- بعثات ودراسات منظمة العمل الدولية" [١٨].

---

[١٤] IBID

[١٥] IBID

[١٦] د. السيد الحسينى- م.س.ذ ص٦

[١٧] د. صادق رشيد- م.س.ذ ص ١٢٤.

[١٨] د. صادق رشيد –م.س.ذ ص ١٢٤.

٢. الإسهام فى التحول الاقتصادى الاجتماعى نحو نظام السوق –مؤسسات التمويل الدولية.
٣. زيادة مرونة سوق العمل (القابلية للفصل- تخفيض الأجور) [١٩].
٤. التكيف مع الفقر الحضرى (د. محمود عبد الفضيل ١٩٨٧) [٢٠].
٥. إضعاف الموقف السياسى للفئات الاجتماعية المتضررة من (حرية السوق) كالعمال [٢١].
٦. إضعاف احتمالات النظم العسكرية والإضرابات [٢٢].
٧. كسب التأييد السياسى والاجتماعى من الفئات المضارة [٢٣].
٨. دور القطاع فى خلق فرص عمل "رخيصة" ومحاولة حساب التكلفة الحدية لخلق فرصة عمل (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٥)[24].
٩. وبينما "انطلقت ثلاث دراسات للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٨٧) –إحداها مع المعهد الهولندى للدراسات الاجتماعية –من افتراض وجود علاقـة عضـوية بـين الفقـر والنشاطات (غير الرسمية)، هدفت لضرورة رسم سياسية اجتماعية للنهوض بالمستوى المعيشى لسكان هذه المناطق الإقليمية مختلفة التسمية من دراسة لأخرى[٢٥].

نوع من العلاج الموضوعى!

ويرصد فى بحوث الهيئات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها "أن أجندة بحوثها، قد أصبحت، هى أجندة المؤسسات الرأسمالية العالمية الكبرى، وأصبحت المنظمـات الدولية، كما هو الحال فى السياسة، مجرد أداة لتنفيذ مشروعات الرأسمالية العالمية ودولها"[٢٦].

خامساً: مؤشرات وهياكل القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر

فى ضوء تباين التعريفات المستخدمة فى الدراسات المختلفة، من حيث الدلالة والنطاق، تباين فيما بين بعضها البعض، وتباين فيما بين أى منها وبين التعريف الذى اعتمدناه، لا تستطيع هذه الدراسـة أن تعتمد أيا من تقديراتها، سواء لحجم القطاع أو لأى من هياكله أو عناصرها.

---

[١٩] Suzanne Burger op. Cit.

[٢٠] د. السيد الحسينى- م.س.ذ ص ٨.

[٢١] Suzanne burger op . cit.

[٢٢] IBID.

[٢٣] IBID.

[٢٤] د. السيد الحسينى- م.س.ذ ص٩.

[٢٥] د. السيد الحسينى- م.س.ذ ص٩.

[٢٦] حلمى شعراوى- جريدة الأهالى- القاهرة- ١٩٩٨/٩/٢٣.

ولكن عدم التطابق هذا، لا يحجب عن هذه التقديرات مالها من اتجاهات ومؤشرات. فعلى سـبيل المثال:

- تحصر معظم الدراسات نطاقها فى "الحضر" متجاهلة كل ما يتعلق بتواجده الريفى.
- تغفل معظم الدراسات علاقته –نشأة وتطوراً- بالنظام الاقتصادى الاجتماعى السائد، سواء عن قصد أو عن ضيق رؤية لـ (السياسـات الاقتصـادية الاجتماعيـة –العلاقـات الاقتصادية الدولية- جهود التنمية واستراتيجياتها).

إن الاستغراق فى التحليل على مستوى "الميكرو"، التحليل الجزئى، مستوى الوحـدة أو القطـاع الفرعى، سمة غالبة على كثير من الأبحاث المعنية بما يسمى (القطاع غير الرسمى)، مغفلـة تمامـاً –ربما- أو معالجة على استحياء أو بمجرد التماس مع مستويات التحليل الكلى (الماكرو)، مسـتوى الاقتصاد القومى (التنمية الاقتصادية الاجتماعية- العلاقات الاقتصادية الدولية).

إن القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر لا يوجد فى الفراغ، إنما ضمن تشكيلة اقتصادية اجتماعية، رأسمالية فى نمط الإنتاج السائد –فى سياق علاقات اقتصادية/ سياسية دولية... كما أن كل المعطيات السابقة تتم فى سياق تاريخى (تطورى) محدد.

ولذا فلن نقدم هنا سرداً للتفاصيل الدقيقة التى تعج بها –على أهميتها- كل الدراسات التطبيقيـة أو الميدانية، وإن كان لابد من الإشارة لكل ما له مغزى، أو لم يرد فيها، كهياكل للقطاع.

أولاً: هيكل "جغرافى" (حضر/ريف)

ففى الريف أيضا –بشقيه النسبى والمطلق- كثيرة هى الأنشطة التى لم تترسمل بعد.. فالزراعات القزمية وأنشطة العمالة الموسمية والصيد النهرى (محترفين- عمل إضـافى- هـواة!)، وخـدمات الصرف الصحى البدائية، والمزاملة (العمل فى حقل الغير، نظير قيامه بالعمل فى حقلـه) ورعـى الأغنام والماشية وأعمال السمسرة فى أسواق الماشية، رعاية النخيل والنقل البدائى.. فضلا عن كـل أعمال بيع التجزئة الثابتة والمتجولة.. والحياكة وغيرها من تجليات القطاع فى الحضر .. والبطالـة المقنعة فى الزراعة. "كما انتشرت ظاهرة التعدد الوظيفى فى الريف المصرى، ليس بين المتعلمـين فقط، بل وبين الأميين أيضا، كالسعاة والخفراء. حيث يحرصون على العمل بأجر يومى فى الأعمال الزراعية، التى تحقق عائداً مادياً كبيراً بالمقارنة بالعائد من العمل الرسمى" [٢٧].

ثم عمال التراحيل "الذين تم تصنيفهم إلى ثلاث شرائح:-

---

[٢٧] د. عالية حبيب- البطالة فى الريف المصرى، بين البيانات الرسمية والواقع المعاش- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- مؤتمر القرية المصرية- (١٠-١٩٩٤/٤/١٢)، القاهرة ١٩٩٦ ص ٤٣٩.

التراحيل: يرتحلون وراء فرص العمل خارج حدود مجتمعهم المحلـى، وغالبـا يسـكنون فـى معسكرات تقع بجوار المشروعات التى يعملون بها.

الذمة: يحتاج إليهم العمل بصفة دائمة –وقد يوفر لهم المشروع سكناً مقابل مبالغ رمزية.

المجاورة: يعملون فى مناطق تقع مجاورة لمقر سكناهم ويعودون فى نفس اليوم لبيوتهم" [٢٨].

وتفترض هذه الدراسة، زيادة الأهمية النسبية فى الريف، للمجاورة الذين ييسر تحسن المواصلات انتقالهم اليومى، يليهم فى الترتيب التراحيل (لا سيما فى مهن البناء والمهن المرتبطة بها فى المـدن الجديدة وخارج نطاق العمران).

ثانيا: هيكل الدخول بالقطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر

هناك فوضى كبيرة حول الدخول (الأجور) فى القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر، تـنجم عـن تعريفه بـ "غير الرسمى" أو "غير المنظم".. "فقد اتجه كثيرون إلى التأكيد على أن الأجر فى (القطاع غير الرسمى) ينخفض عن نظيره فى القطاع الرسمى، كما تتفاوت الأجور بـين أنشـطة القطـاع المختلفة، فقد تبين من مسح أجرى فى نيروبى ١٩٧٧، أن الأجر فى أنشطة إصلاح السيارات يمثـل ١٠ أضعاف الأجر من إصلاح الأحذية.. كما يمكن أن تختلف (الأجور) فى المجتمع الواحـد مـن منطقة لأخرى، وهو ما تتفق معه الشواهد الميدانية فى المجتمع المصرى" [٢٩].

ولابد من التسليم بتفاوت الدخول، فى القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر، مع التأكيد على التدنى الشديد لدخول الغالبية العظمى فيه، وعدم انتظام هذه الدخول، ويرجع هذا التفاوت لما يلى:-

١-درجة غنى السوق الذى تقدم نفس السلعة أو الخدمة إليه (قارن أجـر البـواب ودخولـه الإضافية فى أحياء مختلفة- قارن سعر منديل الورق أو الأقلام نفسها بين أحياء مختلفة، كمـا تجدر المقارنة بين طالبى خدمة إصلاح السيارات وطالبى خدمة إصلاح الأحذية).

---

[٢٨] د. عادل عازر- د. ثروت اسحاق- المهمشون بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة- ١٩٨٧.

[٢٩] د. سعاد عثمان –المداخل المنهجية لدراسة القطاع غير الرسمى عالميا ومحليا- القطاع غير الرسمى فى حضر مصر- م.س.ص ١٠٩.

وهنا يظهر تفسير غير دقيق، لارتفاع أعمار العمالة الثابتة بالقطاع فى شياخة معروف [٣٠]، حيث أرجعتها الدراسة المعنية إلى ارتفاع تكلفة المكان الذى يتطلب انقضاء وقت طويل لادخـاره. بينمـا نرى أن ارتفاع العائد، بسبب الموقع، ثبت الداخلين الأوائل، وأغلق الباب أمام الجدد.

"توقفت خدمة الزبالين فى حى (عين الصيرة)، بسبب نزاع حول كيفية تشـغيل سـيارات نقـل القمامة، بعد توقف التمويل الخارجى. وتدخلت البلدية بالتعاقد مع شركة للإبقاء على الخدمة، وكثيراً ما يتعاقد الزبالون من الباطن مع شركات حصلت على تصريح للعمل بالمناطق الفقيرة..

إلا أن نفايات هذا الحى الفقير لم تكن ذات قيمة بالنسبة للزبالين. فكـان حـافزهم الوحيـد هـو الحصول على أجور مناسبة مقابل جمع النفايات المنزلية من خلال رسوم تـدفعها الأسـر المعنيـة للجمعية"[٣١].

٢-إن الـ "ما قبل رأسمالية" درجات من حيث القدرات والمهارات –مستوى التكنيك (الفهـم العلمى لطبيعة العمل)، مستوى التكنولوجى المستخدم- درجات دنيـا متفاوتـة مـن التنظـيم (التخصص وتقسيم العمل)..... وبالتالى مستوى العائد.

٣-أن هناك مؤثرات خارجية أو داخلية (مرحلية أو مؤقتة)، تطرأ على سوق العمل، تؤدى إلى رفع دخول بعض الشرائح دون غيرها. وقد تناول (د. محمـود عبـد الفضـيل) [32] هجـرة الحرفيين وعمال البناء وغيرهم، إلى الخليج فى النصف الثانى من السبعينيات، وآثار ذلك سواء على ارتفاع أجور من تبقى منهم، أو احترف مهنهم من فائض العمـل الريفـى فـى مصـر، وانعكاس ذلك على زيادة أجور العمال الزراعيين فى الريف المصرى آنذاك.

٤- وانطلاقا من عدم صلاحية التعريفات المتداولة كان التساؤل "لماذا يعتبر عمل الطبيـب الحكومى فى عيادته الخاصة" [٣٣]، "وعمل المترجم أو المصـحح اللغـوى للرسـائل العلميـة والصحفى.. كأعمال إضافية" [٣٤]، "ضمن القطاع غير الرسمى"؟ "بطبيعة الحال تم تصنيف هـذه الحالات وغيرها كقطاع غير رسمى ذى مرتبة عليا على أنها ضمن شريحة العائـد الأعلـى [٣٥] بينما هى وفقا لمفردات تعريفنا لا تدخل ضمن نطاق البحث.

---

[٣٠] إشارة لدراسة د. أميرة مشهور، د. عالية المهدى م.س.ذ.

[٣١] مارى اسعد –نادرة جرس- محاولات تنمية ا تمع فى حى الزبالين بالمقطم، الجامعة الأمريكية القاهرة ١٩٩٢، مجلد ١٦ ج ٤- مترجمـة عـن A.U.C Cairo papers in social sciences.

[٣٢] Mahmoud Abdel fadil op. Cit.

[٣٣] د. صادق رشيد م.س.ذ ص ١٢٦.

[٣٤] د. هناء الجوهرى- موظفو القطاع الرسمى فى القطاع غير الرسمى- ضمن القطاع غير الرسمى فى حضر مصر- م.س.ذ ص ١٩٤.

[٣٥] د. صادق رشيد ص ١٢٥.

ثالثا: هيكل العمل الأساسى/الإضافى: "تعتبر ثقافة الاستهلاك السائدة، مع عـدم كفايـة دخـل الوظيفة الحكومية للوفاء بالاحتياجات الأساسية لـ ٨٨,٥% من عينة إحدى الدراسـات، السـبب الرئيسى وراء العمل الإضافى" [٣٦].

رابعاً الهيكل المهنى: بترتيب الأهمية النسبية لعدد العاملين:

(بيع تجزئة- الخدمات- الحرف والفنون الصغيرة)

خامسا: الهيكل النوعى (ذكور- إناث).

سادساً: الهيكل العمرى (أطفال- شباب- ناضجين).

سابعاً: هيكل الحالة الاجتماعية (اعزب- متزوج- مطلق- أرمل).

---

[٣٦] د. هناء الجوهرى- م.س.ذ ص ١٩٠.

مبحث ثان

"القطاع...... والتنمية الاقتصادية الاجتماعية"

أولاً: فى الأصول التاريخية:

لعله من الضرورى، أن نعطى دوافع نشوء مصطلح "القطاع غير الرسـمى"، والاهتمـام بهـذا القطاع، ما يستحقه من تحليل، فقد بدأ الاهتمام به فى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، من قبـل هيئات دولية، مع تبلور دخول المشروع الرأسمالى طور "الشـركة متعـددة الجنسـيات أو عـابرة القوميات أو دولية النشاط".

إن هذا المستوى من مرحلة رأس المال الاحتكارى، كان لابد وأن يدفع إلـى عولمـة الأسـواق والاستثمار والتمويل... ومع تسارع الطفرات التكنولوجية، وازدياد تركز رأس المال فـى الشـمال المتقدم، كان على نماذج التنمية الوطنية فى الجنوب أن تتعرض لأشـكال عديـدة مـن الضـغوط والحصار، فى سبيل الدمج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وقد أدى ذلـك لإعـادة هيكلـة الهـرم الاجتماعى فى البلدان المتخلفة، وفتح أسواقها أمام منافسة كاسحة سواء من السـلع أو الاسـتثمارات الأجنبية، بما دمر الكثير من قدراتها الإنتاجية، وعوق التنمية، ودفع بقطاعات واسعة من السكان إلى هامش الفقر والبطالة.. هنا.. بدأ اكتشاف، والاهتمام بما يسمى "قطاع غير رسمى".

"عند نشأة الصناعة فى الدول المتقدمة (نموذج المركز)، كانت تُشغل عدداً من العمال يزيد عما يؤدى إليه الخراب الذى يصيب الحرف.. وكانت تجند عمالتها من الزراعة المتحللة، ومن التزايـد السكانى. أما فى الدول المتخلفة (نموذج المحيط) فإن الصناعة تشغل أعداداً أقل ممـا تـدمر مـن حرفيين، وما تحرر من فلاحين فى الزراعة، واثر منافسة الصناعة الأجنبية واضح للعيان... ولهذا يترافق النمو الاقتصادى فى العالم الثالث بازدياد نسبى ومطلق فى البطالة" [٣٧].

وفيما يتعلق بالبلدان المتخلفة "فإن الانتفاخ المفرط للقطاع الثالث [التجارة والخـدمات]، يكمـن تفسيره فى ظروف واقع اندماج المجتمعات ما قبل الرأسمالية فى السوق الرأسمالية الدولية، اندماجا له من الآثار ما يلى:-

أولاً: أن منافسة صناعات المراكز السائدة، تمنع الرساميل المحلية الناشئة من النفاذ إلى حقـل التوظيف الصناعى... وتوجهها نحو الفعاليات المرتبطة بالاقتصاد التصديرى، خاصة التجارة.

---

[٣٧] د. سمير أمين –التطور اللامتكافىء، دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية- ترجمة برهان غليون- دار الطليعة –بيروت- الطبعة الثانية ١٩٧٤ ص ١٨٦.

ثانياً: إن انتفاخ بعض الفعاليات الثالثة ضعيفة الإنتاجية (تجارة التجزئة الصغيرة، خاصة الجوالة والخدمات المتعددة، الخ) هو تعبير عن البطالة المقنعة. وحاصل عملية التهميش الخاصة بتطور الرأسمالية المحيطية"[38].

"ولا شك فى أن إعادة الإنتاج الدائمة لفائض عمل هائل ماثلة فى صميم منشأ التناقضات التى تخلق من جرائها (التنمية الرأسمالية) والواقع أنها تسمح بالاحتفاظ بالأجور الحقيقية منخفضة للغاية، وأدنى أحيانا من مستوى الكفاف. إن عرض الأيدى العاملة يتجاوز بصورة هيكلية الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الرسمى، فيصب فى "قطاع غير رسمى" مدينى.. ضخم. ويؤدى اختلال التوازن السابق بين علاقات القوة فى الأمد الطويل إلى نتيجتين ضارتين (بالتنمية) الرأسمالية:

*ضيق السوق الداخلية، التى تنظمها كقاعدة، بوجه خاص شريحة موسرة ضيقة للغاية.

*ضعف الحافز إلى التجديد التكنولوجى والاجتماعى"[39].

ولعل من الأوفق القول (نتيجتين لا يمكن أن تتحقق معهما التنمية فى ظل الرأسمالية المحيطية).

"وإذا كان نمط الإنتاج الرأسمالى، ينحى لأن يكون حصرياً نافياً لغيره [من أنماط الإنتاج] فى "المركز"، فالأمر ليس كذلك فى المحيط (الرأسماليات المتخلفة)" [40] "فالطبقات الاجتماعية قبل الرأسمالية (الحرفيون، صغار الفلاحين، الاقطاعيون) لا تختفى تماماً" [41] بل الأخرى أن فئاتها الأفقر، تتزايد اتساعا بازدياد البطالة والفقر والتهميش، بما يوسع ما يسمى بالقطاع غير الرسمى.

"إن انشطار الاقتصاد القومى إلى قطاعين، قطاع متقدم، وقطاع متخلف أدى إلى ظهور ثنائية الاقتصاد القومى، وهى إحدى خصائص التخلف الاقتصادى الاجتماعى" [42] برأسماليات الجنوب.

إن التخلف هنا خصيصة لمجمل الاقتصاد القومى برغم تقدم أحد قطاعاته.

ثانيا: التخلف والنمو والتنمية.. فى تحديد المفاهيم

"تتميز الدول المتخلفة بتخلف قوى الإنتاج ... ويشمل مفهوم قوى الإنتاج هنا، قوى الإنتاج بشقيها **المادى** (المعدات والآلات والمنشآت ودرجة تطورها الفنى)، **والبشرى** أى القوى العاملة كماً ونوعاً (المهارات والفنون والمعرفة المتراكمة التى اكتسبتها). لذا فضعف الطاقة الإنتاجية وعجزها عن النمو، إنما يعود إلى ضعف وتخلف قوى الإنتاج السائدة (المادية والبشرية)"[43].

---

[38] د. سمير أمين –المرجع السابق ص ١٩٠.

[39] توماكوترو، ميشيل إسون- مصير العالم الثالث (تحليل ونتائج وتوقعات) –ترجمة خليل كلفت- دار العالم الثالث- القاهرة- ١٩٩٥- ص ٣٠.

[40] د. سمير أمين- م.س.ذ ص ١٥٨.

[41] توماكوترو، ميشيل إسون – م.س.ذ ص ٤٢.

[42] د. عمرو محيى الدين –التخلف والتنمية- دار النهضة العربية- القاهرة ١٩٧٦- ص ٢٠٥.

[43] د. عمرو محيى الدين المرجع السابق ص ٤٧.

"والنمو الاقتصادى هو رفع مستويات الإنتاج السائدة، بتطوير وخلق وسائل إنتاجية جديدة، ومـن خلال تطوير التنظيم والطاقات والمهارات البشرية"[٤٤].

"إلا أن تطور ونمو قوى الإنتاج يتم فى إطار محدد من علاقات الإنتاج، وعلاقات الإنتاج السائدة فى مرحلة تاريخية تعكس تطور قوى الإنتاج بالحدود التى تتلاءم وطبيعة هذه العلاقات"[٤٥].

"وعلاقات الإنتاج هى: نظام العلاقات الاجتماعية بين البشر والتى تظهر أثناء عمليـة الإنتـاج، وجوهرها ينبثق من ملكية وسائل الإنتاج لأن هذه الملكية، هى التى تعين الطرق التى تستخدم بها هذه الوسائل، وتحدد من يملك المنتجات، ولذا فملكية وسائل الإنتاج، تشكل الأساس الـذى تقـوم عليـه علاقات الإنتاج و "علاقات التوزيع" [٤٦]والمقصود توزيع الدخل القومى علـى الفئـات الاجتماعيـة المختلفة.

"ولابد وأن يكون هناك نوع من التلاؤم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التى تعمل هذه القـوى فى إطارها. فعجز قوى الإنتاج عن النمو والتطور إنما يرجع إلى طبيعة علاقات الإنتـاج السـائدة. ومن ثم فإن انطلاق قوى الإنتاج نحو النمو يتطلب تغيير علاقات الإنتاج السائدة. ومن ثم فإن تخلف قوى الإنتاج يعنى بالضرورة تخلف علاقات الإنتاج السائدة فى هذه المرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج"[٤٧].

ونمط الإنتاج أو "أسلوب الإنتاج (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التى تعمل فى إطارها) السـائد فى مجتمع معين فى مرحلة تاريخية معينة، يتلاءم أو يتعايش مع بنيـان علـوى معـين يشـمل، العلاقات الاجتماعية (غير علاقات الإنتاج)، والقوى والمؤسسات الاجتماعية أو السياسية السـائدة والتقاليد والقيم والاتجاهات السائدة.. الخ من كل مظاهر البنيان الثقافى السائد"[٤٨].

"وكما أنه لابد وأن يقوم نوع من التلاؤم بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، كذلك فإن أسـلوب الإنتاج السائد، لابد وأن يتلاءم مع بنيان علوى (اجتماعى وثقافى معين). لذا فسيادة أسلوب الإنتاج المتخلف تعنى بالضرورة وحتما سيادة البنيان العلوى المعوق لنمو أسلوب الإنتاج" [٤٩]. ولعل ذلـك يفسر –ضمن ما يفسر- مشكلة الانفجار السكانى فى الـدول المتخلفـة، ورواج الآداب والفنـون المنحطة (بناء على طلب الجماهير!(.

---

[٤٤] المرجع السابق ص ٤٧.

[٤٥] المرجع السابق ص ٤٨.

[٤٦] موسوعة الهلال الاشتراكية –دار الهلال- القاهرة- ص ٣٥٧.

[٤٧] د. عمرو محيى الدين م.س.ذ ص ٤٩.

[٤٨] المرجع السابق ص ٥٠.

[٤٩] المرجع السابق ص ٥٠.

إن "انخفاض مستوى التراكم الرأسمالى "الاستثمار"، صفة أساسية مميزة للمجتمعات التى تتميز بتخلف قوى الإنتاج السائدة فيها... ونعنى بانخفاض مستوى التراكم الرأسمالى، انخفاض مستوى الاستثمار بنوعيه المادى والبشرى، أى انخفاض مستوى الاستثمار فى المعدات والآلات ورأس المالى الاجتماعى وكافة الأصول الثابتة، وكذلك انخفاض مستوى الاستثمار الموجه لرفع مقدرات ومهارات ومعارف القوى البشرية العاملة... كما أن تخلف قوى الإنتاج يعنى أيضا انخفاض إنتاجية القوى العاملة، أى انخفاض مستوى القدرات والمهارات السائدة لدى هذه القوى البشرية. ويرجع هذا لانخفاض الاستثمار المادى والبشرى معاً"[٥٠].

خلط وتشويش كبير، أصاب مفهوم التنمية، خلال العقدين الأخيرين.. لم تبرأ منه بعد كثير من الكتابات الجادة، فبرغم أن النمو الاقتصادى هو مجرد الزيادة فى الدخل القومى، مهما كانت السياسات، الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية التى أحدثت هذه الزيادة، فإن التنمية الاقتصادية الاجتماعية، هى نوع من النمو يتضمن تلقائياً عدالة توزيع الدخل، على جميع السكان، عدالة متضمنة فى اختيار هيكل النمو (الوزن النسبى لنمو القطاعات الاقتصادية الثلاثة (زراعة- صناعة- خدمات) ويعنى قطاع الخدمات هنا (التجارة والنقل والتخزين والبنوك والتأمين والسياحة.. الخ).

إن عدالة التوزيع المتضمنة فى مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية تتضمن أولوية إشباع الحاجات الأساسية للسكان، من خلال تحديد أولوية تنمية القطاعات الإنتاجية (زراعة- صناعة).. كما تتضمن عدالة التوزيع أن يضمن النمو –بطبيعته- تشغيلاً كاملا للسكان.. والحد الأدنى للعدالة الاجتماعية، هو فرص عمل دائمة ومكافئة للجميع.

لذا فليس كل نمو، تنمية، وإن كانت التنمية نوعاً محدداً من النمو (نمو عادل). إن اعتبار العدالة الاجتماعية شرطاً ضرورياً للتنمية، لا ينطوى على مجرد القيمة الأخلاقية للعدالة، إنما يعتبر الضمانة الرئيسية لاستمرار النمو، من خلال توسيع الطلب الفعلى (الطلب على سلع الاستهلاك)، والطلب على سلع الاستثمار بالتالى، اعتماداً على الذات (السوق المحلى).

من هنا وبمنظور التنمية، لا يجوز التسامح مع القول "أن يحدث نمو- زيادة فى الدخل- أولاً، حتى يمكن توزيعها بالعدل فيما بعد".. بديهى أن تقف المصالح السائدة ومؤسساتها ضد هذا التوزيع، فضلا عن أن إضفاء حيدة زائفة على هياكل النمو، وهى ليست محايدة بطبيعتها- يساعد بحد ذاته فى هيكلة الاقتصاد والمجتمع نحو مزيد من الاختلال فى توزيع الدخل القومى والانضواء تحت مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

---

[٥٠] المرجع السابق ص ٦٥.

كما لا يجوز الحديث عنهما كمتكاملين أو متتابعين (لتحقيق النمو والتنمية)، ولا يجوز الفصـل بين صفتى الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، فالتنمية لا تكون إلا "اقتصادية اجتماعيـة" بـدون واو العطف.

ولا تقتصر عدالة التوزيع على الدخول وحدها، بل من الضرورى لضمانها أن تتحقق عدالة فى توزيع الثروات... وعدالة توزيع الدخول تشمل بالضرورة كل ما يرقى برفاهية السـكان الماديـة والمعنوية، وما يعنيه ذلك من دخول نقدية، وإنفاق حكومى عام.

ثالثا: قراءة فى المفاهيم الحديثة.. التنمية البشرية":

تنمية "مستدامة- متواصلة" صفات بلا معنى، فالتنمية بطبيعتها استراتيجية طويلة المدى، (وإن كانت هذه الصفات قد برزت لتوضيح ميل للإنفاق الحكومى العام على صيانة البيئـة والغابـات... الخ).

ولكن ما يستحق الوقوف عنده، هو مفهوم التنمية البشرية أو التنمية فى البشـر أو المتمحـورة حول الإنسان. فالتنمية البشرية (أو التنمية فى البشر) الـذى يرجـع كمصـطلح إلـى منتصـف الثمانينيات، ليست اكتشافا حديثا (راجع مفهوم التراكم الرأسمالى).

"ويرى (محبوب الحق) الأب الروحى لتقارير التنمية البشرية، أن تتضمن خطط التنمية البشرية خمسة عناصر، العنصر الثانى منها هو (أن تبدأ صياغة الأهداف فى شكل احتياجات البشـر، ثـم تترجم بعد ذلك إلى أهداف إنتاج واستهلاك عينية). إلا أن مفهوم التنمية البشرية فى تقرير معهـد التخطيط القومى المصرى يرى (أن تجزئة الحاجات الإنسانية إلى حاجات أساسية وحاجات كمالية، هى تجزئة مرفوضة من منظور التنمية البشرية [كما يراها!] وأن الأخيرة تهتم بإشباع كل الحاجات الأساسية وغير الأساسية طالما أنها انعكاس لاختيارات الناس" [٥١]

أى الناس يملكون حق الاختيار؟ إن المفهوم -على اختلاف تفسيرات أصحابه له -لا يعدو أن يكون مفهوما للنمو الرأسمالى. إلا أن د. العيسوى يلتمس "أن التمييز لا مفر منه من ناحية وضـع السياسات ورسم أولويات الخطط التى يتعين أن تركز على (مظاهر الحرمان)، وأن تعمل على (سد الفجوات) التى تتحدث عنها تقارير التنمية البشرية التى يصدرها معهد التخطيط القومى.."[٥٢].

"إن التنمية الاقتصادية إنما هى نفى للواقع القائم" [٥٣]". ولعل أهـم مـا يؤخـذ علـى النظريـة الاقتصادية -دون أدواتها- أنها تأخذ الواقع الاجتماعى والثقافى كمعطيـات، لا يعتريهـا التبـديل والتغيير أثناء عملية النمو الاقتصادى" [٥٤] والتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

---

[٥١] د. ابراهيم العيسوى -التنمية البشرية فى مصر- ملاحظات فى ضوء تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٤- ا لة المصرية للتنمية والتخطيط- عدد يونيو ١٩٩٥.

[٥٢] المرجع السابق.

[٥٣] د. عمرو محيى الدين- م.س.ذ ص ٨.

إن مفهوم "التنمية البشرية" يعد لغزاً، إذا لم يفهم فى سياق التحـولات الأخيـرة فـى النظـام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، تلك التطورات التى أنجبته خصيصا من أجل الجنوب المندمج.

ينطلق منظّرو "التنمية البشرية" من التسليم بفرضية أساسية، وهى أن "التنمية" ترتبط بالانـدماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، يعززها عدد من الافتراضات الفرعية فى ظل (عولمة الاقتصاد- تحرير التجارة العالمية- والتطور المتسارع للعلوم والتكنولوجيا):-

أ- أن العلم أصبح أحد عناصر الإنتاج، وأن تكثيف التعليم والتدريب يرفع الإنتاجيـة بمعـدلات هائلة.

ب- أن عنصر الكيف البشرى (العلم والمعرفة) اصبح هو العنصر الذى ترتكـز عليـه الميـزة النسبية التنافسية.

ج- أن السوق العالمى هو سوق منافسة.

د- أن استراتيجية النمو المتمحور على التصدير هى الأنسب أو حتى البديل الوحيد.

وبرغم أن الانهيار الحالى للنماذج الآسيوية، المصطنعة، و "المحقونة"، للنمو المتمحـور علـى التصدير، -دون حرب ساخنة أو باردة ودون حصار- يكفى برهاناً، فإنها مـن الأصـل لـم تكـن -كإستراتيجية للنمو- تملك صحة الفروض الأساسية أو تماسك المنطق الداخلى. فلا السوق العـالمى كان سوق منافسة، منذ سيطرة الاحتكارات الهائلة متعددة الجنسيات (من حيث الملكية)، بل ولم يكن كذلك قبلها بزمن بعيد. ولا كان للميزة النسبية التنافسية (الجودة وانخفاض السعر) معنى أو وجـود، منذ أمد بعيد فيما يخص اقتصادات الجنوب.

وبالنسبة للنماذج الآسيوية، للنمو المتمحور على التصدير، فإن ما تم الترويج له بهـوس شـديد -كرؤية نظرية- مع كل تحفظاتنا عليها شىء، وما كان يحدث على أرض الواقع شىء مختلف تماماً.

فالصورة التى روجت للنمو المتمحور على التصدير، أعطت الوهم بإمكانية نمو متمحور علـى التصدير، تتكفل به الرأسمالية المحلية بدول الجنوب أو (المحيط)، تحت شـعار "إنتـاج مخصـص للتصدير". إلا أن مروجيها أنفسهم، كانوا يخفون الحقيقة التى تكشفت فيما بعد، عن أن جوهرها هـو فتح الأسواق أمام الاستثمار الأجنبى للشركات متعددة الجنسيات وفروعها. بل ولمنتجاتها النهائية فى الأساس.

ولعل أهم ما يؤخذ على ما تم الترويج له ما يلى:-

- فى ظل سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات، هائلة الحجم، بكل ما لها مـن الوفورات الاقتصادية للإنتاج عند الحجم الكبير، لا إمكانية للمنافسة معهـا فـى الأسـواق العالمية، ناهيك عن المنافسة فى السوق المحلى، حتى فى سياق المراحل الأولـى لتحريـر التجارة العالمية ما قبل الجات (تأسيس منظمة التجارة العالمية).

---

[٥٤] د. عمرو محيى الدين —م.

- استحالة تحقق ميزة نسبية تنافسية (الجودة وإنخفاض السعر) فى الجنـوب نظـراً للطفرات التكنولوجية الهائلة فى مراكز الرأسمالية العالمية.
- أن التطورات التكنولوجية الهائلة قد أنجزت الاستغناء –بمستويات مختلفة- عـن الكثير من الخامات التقليدية، زراعية أو طبيعية الأصل. فضلا عن أثرها علـى الإنتاجيـة والجودة والسعر.

إلا أنه ومن زاوية نظرية التجارة الخارجية، فإن أهم ما أفرزته الأسطورة السابقة، أنها أزاحـت الستار عن أن "قانون المزايا النسبية"، فى العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب، لم يعـد صـالحا للاستعمال إلا باعتباره أحد وسائل الإيضاح للتعليم الأكاديمى، وباعتباره مرحلة فى تـاريخ الفكـر الاقتصادى.

لقد غابت عن العيون منذ البداية –لا نتحدث هنا عن مروجى أو دعاة النموذج الآسيوى- من أثر الدهشة لارتفاع معدل النمو، عدد من الحقائق العيانية والأسس النظرية:-

١. أن هذه النماذج قد صنعتها فى الأساس، شركات متعددة الجنسيات، هائلـة الحجـم، تعمـل لحسابها، تكفلت بالاستثمار والتمويل وتوفير التكنولوجيا ثم التسويق لمنتجاتهـا علـى مسـتوى عالمى. **هو** إذن نموذج للنمو لا يمتلك أى مقومات ذاتية.

٢-أنها كانت نماذج **للنمو** وليس **للتنمية**، إلا أن هناك حقيقة لابد من توضيحها فيما يخـص النمو الرأسمالى، وهى أنه يكتسب بعض المظاهر التنموية، عندما يتوسع نحو الخارج، سـواء بأشكال الاستعمار القديم أو الجديد (كذلك نموذج أو تجربة محمد علـى)، أو بتـوافر ظـروف خاصة تحقق ثمار ذلك من خلال اتساع التصدير ... حيث تتسع "الكعكة" بما يـتم نزحـه مـن موارد الدول الأخرى، وتنعكس آثار ذلك بصور متفاوتة علـى التشـغيل الكامـل للاقتصـاد والسكان، وبعض المظاهر المحدودة للعدالة فى توزيع الدخل.. إلا أن نموذج النمو المذكور غير قابل للتحقق فى عصرنا الحالى مستقلا عن مصالح الرأسمالية العالمية السـائدة والتـى تجنـى وحدها معظم ثماره، فضلا عن أن طبيعة الرأسمالية المعاصرة لا تكفل له أى ضمـانات ضـد الانهيار.. بل إنها تضمن انهياره.

٣-أن هذه النماذج قد تأسست ودعمت لتقوم بوظيفة فـى اسـتراتيجية الصـراع الفكـرى والإعلامى للحرب الباردة من ناحية، وفى مواجهة نماذج التنمية الوطنية من ناحيـة أخـرى، فضلا عن كونها استثمارات للشركات متعددة الجنسيات فى إحدى مناطق العالم لاستثمار اتساع أسواقها.

٤- إن الأمر لا يقتصر على مجرد ما سمى بـ "النمور الآسيوية" فإن "ما حدث فى المكسيك منذ أربعة أعوام، بدخولها إلى عتبات الانهيار المفاجىء، تكرر مرة أخرى فى البرازيل، رغـم التحذيرات المستفيضة طوال عام ١٩٩٨ فى أعقاب (الأزمة الآسيوية) وكارثة (نمورها)، برغم

توقعات انتقالها إلى (نمور) أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين). وتتواصل الأزمة البرازيلية رغم وجود احتياطات رسمية من النقد الأجنبى تزيد على ٤٠ مليار دولار، ورغـم إجـراءات تدبير قروض ضخمة تزيد على ٤١ مليار دولار"[55].

وكانت "الاستثمارات الخارجية الأمريكية فى أمريكا اللاتينية قد بلغـت ٣٥ مليـار دولار- جزء كبير منها فى صورة استثمارات مباشرة بمنشآت الإنتاج الصناعى الضخمة، ومنشآت الأعمال الكبيرة. وكان من المفترض أن ضخامة الاستثمارات الأمريكية والأوربية عامل تأمين للاقتصـاد البرازيلى، خاصة وأن الجانب الرئيسى من هذه الاستثمارات تتولاه وتنفذه وتملكه مجموعة كبرى من الشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات، وما يقال كثيراً عـن نفوذهـا وحرصـها علـى مصالحها وقدرتها على تأمين هذه المصالح وحمايتها فى مواجهـة (القـوى المتربصـة المحليـة والإقليمية والعالمية)؟!!" [56].

وعند أسامة غيث "لا جدال أن تجارب (النمور) القائمة على الخلل الكبير فى توزيع الدخل سواء كان ذلك لصالح أطراف محلية أو أطراف دولية، لابد وأن يؤدى إلى كوارث، وإلى غابة من الفساد الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. بالغة القسوة والتدمير" [57].

ويرى ضرورة إعادة اختبار كل المقولات التقليدية عن جدوى الاستثمارات الأجنبية وتـدفقاتها، ومن تربيط وتشبيك المصالح مع الشركات متعددة الجنسيات. وهو ما يدفع إلى النسف العاجل لكل الأدبيات الاقتصادية المتعارف عليها... وانتقالها لمتاحف التاريخ"[58].

إلا أن الرجل وبنظرة شديدة "الاقتصادية" حيث يرى "أن انخفاض القيمة المضافة فـى السـلع المصدرة اعتماداً على استغلال البشر العاملين، فى صورة انخفاض القيمة المضافة للعمالة (قليلـ. الأجر فى مواجهة احتياجات المعيشة)... يؤدى للكارثة التى يعتبرها "انخفاض التراكم الرأسمالى"... "وتتناقض مع ألف باء الرأسمالية"!!

وبرغم تأكيده على "أن سلع التقدم والقيم المضافة العالية لكل عناصر الإنتـاج (يقصـد زيـادة الأجور)..... تعد من ركائز الأمان الاقتصادى"[59]. فإنه وحيث لا يـزال أسـيراً لنمـوذج النمـو المتمحور على التصدير، إذ لا نقاش عنده فى "الأهمية البالغة للتجارة الدولية كقاطرة حتمية للنمـو والقوة الاقتصادية"!! يضع نفسه فى تناقض صارخ، حيث تتناقض زيادة الأجور مع "الميزة النسبية التنافسية" (الجودة وانخفاض السعر) فى تجارة دولية تحكمها منافسة الاحتكارات الدولية العملاقـة متعددة الجنسيات.

---

[55] أسامة غيث- مع كارثة النمر البرازيلى، هل انتهت أسطورة المعجزات الاقتصادية فى الدول النامية- جريدة الأهرام- ١٩٩٩/٢/٦.

[56] المرجع السابق.

[57] المرجع السابق.

[58] المرجع السابق.

[59] المرجع السابق.

وبرغم أنه يراوح -فى حيرة- بين حنينه لرأسمالية المنافسة الحرة -التى انقضى عهدها- بحرصه على "قواعد السوق الحقيقية" و "عدم التناقض مع ألف باء الرأسمالية" على حد قوله.. فإنه يتجاوز عدداً من "الأكاديميين ذائعى الصيت حيث يرى "حتمية أن يتطور التحليل الاقتصادى لهذه الكوارث بحيث يتجاوز الحديث عن "الأزمة المالية العالمية" ليشمل "الأزمة التجارية العالمية" التى توقع نائب الرئيس الأمريكى أن تدق أبواب الاقتصادات الكبرى مع العام ١٩٩٩ (٦١).

ومع أنه لم يحاول أن يتحرر من التزامه بعولمة الأسواق والتجارة، رغم تشدد موقفه إزاء الاستثمارات الأجنبية متعددة الجنسيات، فإنه -فى هذا المقام- أقرب للفهم من أساتذة "التنمية البشرية". إلا أنه لم يكمل السير حتى يكتشف أن الأزمة كامنة فى صميم النظام الاقتصادى الرأسمالى نفسه -فى مرحلته الراهنة- كما أعلن المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى فى أواخر ١٩٩٨ حيث قال "إن هذه المشاكل هى مشاكل النظام نفسه"[٦٠].

لا أحد ينكر أهمية العلم والمعرفة والتدريب، ولكن بدون تجاوز الشروط سالفة الذكر، فى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن مفهوم التنمية البشرية يضمر الكثير:-

١- فى سياق العلاقات (مركز- محيط) فإن "اشتداد خصائص التخلف طردياً مع نمو المحيط اقتصاديا، يقود حتما إلى طريق مسدود، إلى استحالة العبور- مهما بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج -إلى صيغة نمو متمحور على الذات، لها مركزها الذاتى الخاص"[٦١].

٢- إن "التنمية البشرية" كمفهوم، تأتى فى معظمها استكمالاً، لتضخيم قطاع الخدمات -بما فى ذلك التوسع فى الإنفاق على الهياكل الأساسية للتعليم والتدريب والإسكان... الخ- على حساب تنمية القطاعات الإنتاجية (زراعة- صناعة)، وبما يفوق أضعاف حاجة القطاع. ا.. الإنتاجية، وفى محاولة لتغييب أولويتها فى مفهوم وعملية التنمية. حيث سيلقى فى النها بثمار هذه النفقات الاستثمارية الهائلة فى سلة البطالة، والمدعو "قطاع غير رسمى" ف الغالب، أو هجرة العقول فيما ندر.

٣- إن مفهوم "التنمية البشرية" يأتى فى سياق للاستثمار والإنفاق العام، نطلق عليه مصطلح "**الكينزية المعولمة**"- "لقد اقتضى التحليل الكينزى، تدخل الدولة لتحقيق توازن التشغيل الكامل، الذى لا يتحقق تلقائياً، أى لتشغيل الموارد التى عجزت المشروعات الخاصة عن تشغيلها... ففى حالة البطالة يكون من الضرورى رفع (زيادة) النفقات العامة، لتعويض النقص فى النفقات الخاصة"[٦٢].

---

[٦٠] د. وجيه شندى- الأزمة الاقتصادية العالمية والاقتصاد المصرى- جريدة الأهرام- ٩٨/١١/١٦.

[٦١] د. سمير أمين -م.س.ذ ص ١٥٨.

[٦٢] د. رفعت المحجوب -الطلب الفعلى، مع دراسة خاصة، بالبلاد الآخذة فى النمو- دار النهضة العربية- القاهرة- ١٩٧٢ ص ٢٢٥، ص ٢٢٦.

لقد تأسس التحليل الكينزى، وطبق كثيراً، بتدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام، لمعالجة الأزمات الدورية الكامنة فى طبيعة نظامها الرأسمالى داخل حدودها، (أزمة قصور الطلب على السلع والخدمات عن مواجهة إفراط الإنتاج فى سوقها المحلى).

*إلا أن الجديد والخطير فى آن واحد أن يتم استخدام الإنفاق العام فى دول الجنوب (المحيطية) لمعالجة الأزمة الاقتصادية للمركز الرأسمالى وهو ما نطلق عليه "**الكينزية المعولمة**".

*إن ضخامة الإنفاق العام على الهياكل الأساسية (طرق- كبارى- موانىء- أنفاق- اتصالات- كهرباء.... الخ) بما يفوق أضعاف الحاجة إليها من خلال التواضع النسبى للإنفاق الاستثمارى فى القطاعات الإنتاجية، تقدم تيسيرات هائلة وسوقاً واسعة لواردات السلع الاستهلاكية والرأسمالية، فضلا عن توفيرها لقدرة شرائية، لا يواكبها توسع أو حتى صمود (السلع والخدمات المنتجة محلياً)، أمام المنافسة الأجنبية فى ظل تحرير التجارة الخارجية، بما يؤدى إلى مزيد من الاستيراد.

"وبالإضافة إلى انخفاض الطلب (فى الدول المتخلفة) على أموال الاستهلاك [سلع وخدمات] نجد أن جزءاً من هذا الطلب يتجه إلى السلع الأجنبية، الاستيراد، ولذلك نخلص إلى ارتفاع الميل للاستيراد فى البلاد المتخلفة، نتيجة لعدم تكامل الاقتصادات المتخلفة، ولا ندماجها تبعاً لذلك فى الأسواق النامية [الرأسماليات المتقدمة]... ويشكل الاستيراد تسرباً هاماً من دوره التشغيل والدخل"[٦٣].

كما أن تضافر الإنفاق العام على الهياكل الأساسية، مع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى، فى أنشطة كالمطارات والموانىء ومناطق التجارة الحرة، ينطبق عليه ما سبق ذكره، من عدم المواءمة مع تطور القطاعات الإنتاجية، وتوسيع الاستيراد، وتسرب هام من دورة التشغيل والدخل... وبالتالى تزايد معدلات البطالة والفقر والتهميش..

رابعاً: البطالة... وما يسمى بـ "القطاع غير الرسمى"

أ-ترجع الصعوبة البالغة فى تقدير حجم القطاع المذكور لعدد من العوامل:-

ا- التداخل الشديد بين البطالة، على اختلاف أنواعها، والأنشطة التى يطلق عليها قطاع غير رسمى باعتبار أنه لا يوجد عاطل تماما طول الوقت.

١- أن "الإحصائيات الرسمية للبطالة ذات دلالة محدودة جداً، لأن قدراً كبيراً من البطالة موجود بالريف، وفى "القطاع غير رسمى" فى الحضر. وتلك البطالة لا تشملها الإحصائيات الرسمية. كما أن أنواع العمل المؤقت المعروف بـ (التشغيل الناقص) لا توجد عنه أى بيانات إحصائية"[٦٤].

---

[٦٣] المرجع السابق ص ٢٣٦.

[٦٤] د. رمزى زكى- الاقتصاد السياسى للبطالة- سلسلة عالم المعرفة- عدد ٢٢٦ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب –الكويت- أكتوبر ١٩٩٧ ص ١١٢.

٢- إن إحصاءات "قوة العمل" تظهر دائماً بأقل من حقيقتها، كنتيجة لاستبعاد معظم الإناث فى سن العمل عند تحديدها، فبينما يتساوى عدد الإناث والذكور فى معظم فئات (السكان فى سن العمل) (١٥-٦٤ سنة) بل ويزيدون عليهم فى بعض الفئات العمرية، تتوقع وزارة التخطيط فى خطتها الخمسية الثالثة أن تصل قوة العمل عام ٩٧/٩٦ إلى ١٧,٣٨ مليونا منهم ١٤,٨٥٨ مليونا من الذكور و ٢,٥٣ مليونا من الإناث[٦٥]. إن الانخفاض الشديد عن الواقع فيما يسمى بـ "إحصاءات البطالة" يختفى وراء إهمال نحو ١٢ مليونا من الإناث.

٣- أنه لا توجد إحصاءات رسمية عن الأنشطة الهامشية والجائلة والمؤقتة والتى تمثل نسبة كبيرة من أنشطة القطاع ما قبل الرأسمالى المعاصر.

وبرغم ارتفاع معدلات البطالة من ٧,٧% من قوة العمل فى تعداد ٧٦ إلى ١٤,٧% عام ١٩٨٦[٦٦] تراها وزارة التخطيط المصرية ٨,٣% بما يعادل ١,٤٨٣ مليون عاطل خلال العام المالى ٩٨/٩٧[٦٧] بينما يؤكد وزير القوى العاملة أنها "تتراوح بين ٩,٥، ١٠% على الأكثر" [٦٨] إلا إن "تقديرات بيوت الخبرة الاقتصادية العالمية، تشير إلى أنها أعلى من ١٥%" [٦٩]

إلا أنه وفقا لمسح أعدته وزارة الإدارة المحلية عام ١٩٩٤ لعدد من القرى، نستعرض منها نموذجين:-

١- قرية (شونى وتوابعها) محافظة الغربية:

إجمالى السكان ٤٨٣٨٥ نسمة.

القوى العاملة ٣٥٨٠٥ نسمة.

إجمالى العاملين فيها ١٨٤٢٠ نسمة.

العاطلين ١٧٣٨٥ عاطل بنسبة بطالة تصل إلى ٤٩% [٧٠].

٢- قرية (الخيام وتوابعها) محافظة سوهاج:-

---

[٦٥] وزارة التخطيط –خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية- الخطة الخمسية الثالثة (٩١/٩٢- ٩٦/١٩٩٧) القاهرة.

[٦٦] إسماعيل زقزوق –مستقبل البطالة والإصلاح الاقتصادى –جريدة الأهالى –القاهرة- ٩٢/٨/١٩.

[٦٧] وزارة التخطيط –الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية- (٩٧/٩٨- ٢٠٠١/ (٢٠٠٢)- العام الثانى للخطة- المكونات الرئيسية وتفصيلا ا المكانية والقطاعية- مايو ١٩٩٨ ص ٣٣١.

[٦٨] وزير القوى العاملة- مجلة العمل عدد ٤٢٥ أكتوبر ١٩٩٨- وزارة القوى العاملة- القاهرة.

[٦٩] طاهر الشريف- جريدة الأهرام- القاهرة ١٩٩٨/٦/٢٣ ص٣.

[٧٠] معهد التخطيط القومى- التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية المتطلبات والسياسات- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية- رقم (١٣) سبتمبر ١٩٩٦ -١١٣ القاهرة.

إن أكثر من نصف الحاصلين على مؤهلات عاطلون ٦٦٠ من ١١٧٠ وأن ٣٦,٢% فقط من غير المؤهلين يعملون، وأن معدل البطالة إلى إجمالى القوة العاملة (٧٣,٦%) وأن من بـين الـ (٦٦٠ مؤهلاً) يوجد ٤٢ مؤهلات عليا ذكور، ٤٤ يحملون مؤهلات متوسطة، منهم ٣٦ من الذكور.[٧١]

"لقد بلغت البطالة ٣ ملايين عاطل عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٠% من قوة العمل... وكـان ١٤% مـن العاطلين ٤٢٠ ألف عاطل من حملة المؤهلات المتوسطة، سنة ١٩٩٢.

وكانت سياسة الإصلاح الاقتصادى قد خططت للاستغناء عن خدمات ٤٠ ألف عامل سنوياً مـن القطاع العام... وحيث قدر لعودة العاملين بالخارج عودة نهائية نحو ٣٠-٤٠ ألف نسمة فضلا عـن بطالة نحو ٥٠ ألف نسمة سنوياً نتيجة لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية، وعلى ضوء خطة الدولة الهادفة لتحقيق ٩٠ ألف فرصة عمل سنوياً، فقد قدرت البطالة فى ٩٧/٩٦ بنحو ٥,٧ مليون عاطل"[٧٢].

ب- تقدير حجم "القطاع غير الرسمى"

---

[٧١] المرجع السابق- ص ١٣٢، ص ١٣٣.

[٧٢] إسماعيل زقزوق –م.س.ذ.

المؤكد أن مؤشرات البطالة باختلاف أنواعها فى ازدياد، كذلك الحال، بالنسبة لما يسمى بالقطاع غير الرسمى، ففى أحد التقديرات "تجاوز إجمالى عدد المشتغلين "بالقطاع غير الرسمى" ٣,١ مليون عامل فى ١٩٨٦"[٧٣] وإذا كانت قوة العمل وفقا لخطة الدولـة قـدرت بـ ١٧,٣٨ مليونـا فـى ١٩٩٧/٩٦، وإذا كان جملة العاملين بالجهاز الحكومى (حكومة+ قطاع أعمال عام) قـد بلـغ ٥,٢ مليوناً[٧٤]. وإذا كان عدد العاملين بالقطاع "الخاص الرسمى" قدر بـ ٠,٨٤٥ من المليـون[٧٥]، فإنـه بإضافة ٥,٧ مليون عاطل يمكن تقدير "القطاع غير الرسمى" بأنه لا يقل بحـال عـن ٥,٧ مليونـا أخرى. وهو فى كل الأحوال تقدير حد أدنى لاعتبار التحفظات العديدة على الإحصاءات.

وبمعنى آخر فإن "البطالة والقطاع غير الرسمى" معا يقدران بما يزيد على ١١,٤ مليونا من قوة العمل.

ج- المرأة فى العمل:

"بلغ عدد النساء العاملات فى الجهاز الحكومى هذا العام ١,٦٠٥ مليوناً من بين ٥,٢ مليونا هـم (إجمالى العاملين بالجهاز الإدارى للدولة). ويمثلن نحو ٣١% من الإجمـالى"[٧٦]. وبـديهى أن تقـل نسبتهن عن ذلك كثيراً "فى القطاع الخاص المنظم" (قطاع المشروعات الرأسمالية الصغيرة)، والذى يقل تقدير عمالته عن المليون.

---

[٧٣] د. عزيزة عبد الرازق- البطالة والقطاع غير الرسمى- ضمن القطاع غير الرسمى فى حضر مصر- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة ١٩٩٦ ص ٢٢١.

[٧٤] د. محمد زكى أبو عامر (وزير الدولة للتنمية الإدارية- المؤتمر الثانى للمرأة العاملة) (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر- وزارة القوى العاملـة- وزارة الدولـة للتنمية الإدارية) ٢٥-٢٧ اكتوبر ١٩٩٨- عن مجلة العمل عدد ٤٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.

[٧٥] د. هبة أحمد نصار- بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر- ضمن دور الإصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية- المؤتمر العلمى لقسـم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- ٢١-٩٢/١١/٢٣.

[٧٦] د. محمد زكى أبو عامر- م.س.ذ.

مبحث ثالث
عرض وتقييم

الجهود الرسمية وشبه الرسمية فى القطاع (حالة مصر)

ولاً: الخطة الخمسية والبطالة.. "والقطاع غير الرسمى"

وإذا "كانت الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩١)، وهى خطة تأشيرية (غير ملزمة) تستهدف تحقيـق ٩٠ ألف فرصة عمل سنوياً [٧٧]فإن الخطة الخمسية الرابعـة (٩٨/٩٧- ٢٠٠١ /٢٠٠٢) لـم تحـدد مستهدفاً لخلق فرص العمل- لا من حيث العدد أو المراحل الزمنية- وإن وضعت بعض الخطـوط العريضة، التى تصلح كشعارات أكثر من كونها بنوداً أو عناصر خطة من قبيل "التوسع فى إنشـاء مناطق صناعية- إنشاء مشروعات عملاقة لإعادة توزيع السكان –مشروعات توزيع الأراضى على شباب الخريجين" [٧٨] الخ.

إلا أن ما يرصد من تقديرات محددة لخلق فرص عمل فى الخطة عن عام ٩٩/٩٨، وهى أيضـا خطة تأشيرية، غير ملزمة، بمعنى كونها مجرد توقعات، ما يلى:-

١-برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) ٨٤ ألف فرصة عمل منها ١١ ألف فرصة دائمـة، ٧٣ ألف فرصة مؤقتة.

٢ – الصندوق الاجتماعى للتنمية:-

٩٨/٩٧ : ٨٧ ألف فرصة عمل منها ٥٠ ألف فرصة دائمة، ٣٧ ألف فرصة مؤقتة.

٩٩/٩٨ : ١٣٢ ألف فرصة منها ٧٨ ألف فرصة دائمة، ٥٤ ألف فرصة مؤقتة.

وفرصة العمل المؤقتة (تتراوح ما بين بضعة أسابيع وبضعة شهور) ثم يعود صاحبها للبطالـة، وهى بذلك أشبه بإعانة اجتماعية- دون أن تكون كذلك..

لذا لم يزد عدد فرص العمل الدائمة التى تتوقع الخطة إضافتها فى العام ٩٩/٩٨ عن ١٢٨ ألـف فرصة عمل.

وإذا كان "عدد الخريجين لعام ٩٦/٩٥ قد بلغ ٤٦٦ ألفا" [٧٩]فإن نحو ٣٤٠ ألف طالب عمل مـن (المتعلمين وحدهم) بالإضافة لغير الخريجين والعائدين من الخارج. والمستغنى عن خدماتهم (معاش مبكر).... يضافون إلى رصيد البطالة أو ما يسمى بـ "القطاع غير الرسمى". وإذا كان هناك تقـدير يرى أنه "من الثابت أن عدد فرص العمل التى تضاف إلى سوق العمل سنوياً لا يزيد علـى ٢٥٠-

---

[٧٧] إسماعيل زقزوق- م.س.ذ.

[٧٨] وزارة التخطيط- الخطة الخمسية الرابعة- م.س.ذ ص ٣٣٤.

[٧٩] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- الكتاب الإحصائى السنوى يونيو ١٩٩٧.

٣٠٠ ألف فرصة عمل بما فيها الفرص التى تضاف إلى القطاع الحرفى"[٨٠]. فإن تقديراً آخر يرى أن "القطاع الخاص لا يوفر أكثر من ١٥٠ ألف فرصة عمل لذا فإن هناك نحو ٣٠٠ ألف عاطل جديد سنوياً"[٨١].

إلا أنه وبمعايير إحصاءات السكان ممن يبلغون سن العمل سنوياً، فإن التقديرات تقترب من ضعف الرقم الأخير دون تحفظ.

ثانياً: جهود وزارة الشئون الاجتماعية

١-مشروع الأسر المنتجة

"مشروع اجتماعى يهدف لتنمية الموارد الاقتصادية للأسرة من خلال استخدامها لطاقات وقدرات أفرادها داخل المنزل، بتيسير حصولها على قروض إنتاجية تستثمر فى صناعات صغيرة وحرف بيئية... ويجرى سنوياً تدريب ٥٥,٥١٦ ألف أسرة منها ٥٠ ألف أسرة تتاح لها خدمات تسويقية سنوياً، ولا تزال من سنوات سابقة ٣٩٩٥٤٣ أسرة منحت قروضاً إنتاجية منها ٣٩٤١٢ أسرة ممولة من الصندوق الاجتماعى ما زال ارتباطها قائماً بالمشروع حتى (٩٧/١/١)[٨٢].

إن هذا الارتباط المذكور إنما يعنى:

١- عدم الاستقلال تسويقياً.

٢- لم تسدد كامل أقساطها بعد.

وما تزال هناك فى قائمة الانتظار من الأسر الراغبة فى الانضمام للمشروع بالمحافظات ٩٢ ألف أسرة.... وتقدم الوزارة خدمة تسويقية من خلال ١٣٦ معرض تسويق دائم موزعة على المحافظات[٨٣].

"ويتم هذا التسويق نظير نسبة ١٠% من ثمن بيع المنتجات بعد إجراء بحث اجتماعى [٨٤]

كما يتم التدريب من خلال ٣٤٧٤ مركزاً منتشرة فى أنحاء الجمهورية بها أكثر من ٥٧٠٠ مدرب[٨٥].

حركة المبيعات فى المعارض حتى ٩٧/١/١

"بينما بلغ إجمالى قيمة المعروضات ٩,٦٢٢,٨٤٧ جنيه، بلغت قيمة المبيعات ٥,٤٤٨,١٥٠ جنيه بنسبة ٥٦,٦" [٨٦]وإذا كان من غير الواضح، ما إذا كانت هذه البيانات تتعلق بعمر المشروع بأكمله أو

---

[٨٠] طاهر الشريف- م.س.ذ.

[٨١] د. حمدى عبد العظيم Al Ahram weekly 7-13 January 1999, P.9

[٨٢] وزارة التأمينات الاجتماعية- الأهداف وميادين العمل والأنشطة الرئيسية – مايو ١٩٩٨ ص ٢٦، ٢٩، ٣٠.

[٨٣] المرجع السابق.

[٨٤] مقابلة مع مدير أحد الفروع التسويقية.

[٨٥] وزارة التأمينات الاجتماعية- م.س.ذ.

بالنسبة لسنة واحدة، فإذا تعلق الأمر بالـ ٥٠,٠٠٠ أسرة التى يسوق لها سـنوياً، يكـون متوسـط مبيعات الأسرة الواحدة من خلال المعارض نحو ١٠٨ جنيه سنوياً.

٢-مشروعات المرأة:

أ-مشروع تنمية المرأة الريفية:

بدأ عام ١٩٨٢ بالاشتراك مع اليونيسيف، وينفذ حاليا فى خمـس محافظـات (أسـوان- قنـا- سوهاج- أسيوط- البحيرة) تشكل ١٠٠ قرية بلغ مجموع القروض الاستثمارية لعام ١٩٧٧ مبلـغ ٤ مليون جنيه، استفاد منها خلال نفس العام ٢٣٥٦١ سيدة، بمتوسط قرض نحو ١٧٠ جنيه للسيدة.

ب- مشروع تدريب المرأة الريفية فى التنمية والسكان:

بدأ عام ١٩٨٧ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لتشجيع عمل الأسرة الريفية والصناعات الحرفية، ينفذ فى ١٨ قرية موزعة على ٣ محافظات (الجيزة- المنوفية- كفر الشـيخ) بلغ مجموع القروض الاستثمارية حتى نهاية ١٩٩٧ مبلغ ٢,٢ مليون جنيـه، اسـتفاد منهـا ٣٧٢٠ مستفيدة، بمتوسط قرض نحو ٦٠٠ جنيه.

ج- تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية بدأ عام ١٩٨٧ بالتعاون مع منظمة اله٨١ الدولية (الغربية والمنيا) قرية رئيسية واحدة وتنمية مجتمعها من خلال تعبئة جماعية للجهود النسا بلغ إجمالى القروض عام ٩٧ (٢٠٤ ألف جنيه) وجهت لإقامة ٣٧٠ مشروعاً، بما يعادل ٥٥١ ج فى المتوسط للـ "مشروع".

د- مشروع تطوير دور المرأة فى إنتاج الغذاء:

بدأ عام ١٩٨٨ وينفذ حاليا فى محافظات (الشرقية والفيوم وبنى سويف) بمعـدل قـريتين لكـل محافظة (مجموعات عمل لإنتاج الغذاء بقصد زيادة الدخل)، بلغ عدد المستفيدات حتى نهاية ١٩٩٧ (٥٥١ مستفيدة).

هـ- مشروع مبادرة المرأة:

بدأ تنفيذه فى ١٩٩١ فى محافظتى قنا وأسوان، بلغت القروض الممنوحة ٢١٩ ألف جنيـه لـ ـ ١٧٠٢ مستفيدة بمتوسط قرض نحو ١٢٩ جنيها.

٣-مشروعات تخفيف حدة الفقر:

نظام الضمان الاجتماعى: ويقوم بصرف مبالغ نقدية دائمة (معاش شهرى) أو متقطعة (مسـاعدة أو إغاثة) دون أن يسهموا فى تمويل هذا النظام (المعاشات- المساعدات- اعانات العاملين السابقين):

المعاشات: بلغ مجموع ما صرف من معاشات ضمانية، خلال النصف الأول عام ٩٨/٩٧ نحـو ٣٤ مليون جنيه، منها ٣٢ مليون جنيه لفئات يشملها قانون الضمان الاجتماعى، ٢ مليون جنيه لفئات

---

[٨٦] المرجع السابق.

قانون الطفل (استفاد منها ٢١٤ ألف حالة) [٨٧]ويستحقها طبقا لقانون معاش الطفل (الطفل اليتيم- أولاد المطلقة إذا تزوجت أو سجنت أو توفيت- أولاد المسجونين على ألا يقل المعـاش عـن ٢٠ جنيـه شهرياً، أصبح ٢٥ جنيهاً منذ ١٩٩٧/٧/١). [٨٨].

المساعدات: مساعدات شهرية بلغت من ٧/١-١٩٩٧/١٢/٣١ (١,٦ مليون جنيه للعجز الجزئى- المرض- المسجون العادى- الهجر- الحامل- الرضيع).

إعانات العاملين السابقين فى الحكومة والقطاع العام، حالات المرض وتدنى الدخل وأبنـاء فـى التعليم وزواج أو طلاق البنات والأخوات .... الخ.

ثالثا: دور الصندوق الاجتماعى للتنمية:

أنشىء الصندوق بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١، بهدف توفير فـرص عمـل جديـدة، والمساهمة فى حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وتخفيف وطأتها عن كاهل محدودى الدخل ويستهدف الفئات الآتية:-

- شباب الخريجين والعاطلين.
- الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادى.
- محدودى الدخل وسكان المجتمعات الأقل نمواً.
- المرأة.
- سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

موارد الصندوق

وتتكون من مكونين رئيسيين هما: المنح والقروض التى يقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظ المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية، إلى جانب الأموال التى تخصصها الموازنة الع للدولة للصندوق.

تستخدم القروض فى تمويل الأنشطة الإنتاجية، وعند استرداد هـذه القـروض يـتم تـد لإقراضها للمستفيدين الجدد.

أما المنح فيتم استخدامها فى تمويل المشروعات الحرفية التى تستهدف تنميـة البنيـة الأساسـية والمرافق فى المجتمعات الريفية والحضرية لتحسين المستوى المعيشى.

بلغت موارد الصندوق للمرحلة الأولى (٩١-١٩٩٦) ٢٥١٤ مليون جنيه منها ١٠٨٦ مليون جنيه قروض، و ١٤٢٨ مليون جنيه هبات، أما المرحلة الثانية (٩٧-٢٠٠٠) بلغت موارده (٢٦٢٣) م.ج منها ٩٢٣ مليون جنيه قروض و ١٧٠٠ مليون جنيه هبات [٨٩]

---

[٨٧] المرجع السابق.

[٨٨] المرجع السابق.

[٨٩] رئاسة مجلس الوزراء – الصندوق الاجتماعى للتنمية- مطبوع اعلامى بعنوان "كيف تتقدم بمشروع لبرنامج تنمية المشروعات –القاهرة- - ص٥، ص٦.

فرص العمل التى وفرها الصندوق:

توضح مطبوعات الصندوق أنه وحتى ١٩٩٨/٧/١ قد تحققت (٢٠٠) ألف فرصة عمـل دائمـة بالإضافة إلى (٨٠) ألف فرصة عمل مؤقتة[٩٠].

وقد بلغت فرص العمل التى وفرها –وفقا لمطبوعاته- خلال العام ٩٨/٩٧ (٥٠ ألف فرصة عمل دائمة، ٣٧ ألف فرصة مؤقتة)[٩١].

ويوضح الصندوق أنه خصص مبالغ للمستفيدين النهائيين بلغت نحو ١٤٢٠ مليون جنيه لإقامـة نحو (٧٨) ألف مشروع صغير (إنتاجى- خدمى- تجارى) حتى ٩٨/٧/١، ٢٥% منها مشـروعات للمرأة يبلغ تمويلها نحو ٢٦٥ مليون جنيه بنسبة ٢٢% [٩٢]

تقييم دور الصندوق الاجتماعى للتنمية:-

خلق فرص عمل جديدة:- أوضحت إحدى الدراسات- منذ بدء الصندوق حتـى ٩٥/١٠/١- "أن ٥٠,٤% من عينة لمشروعاته فى القاهرة الكبرى، كان لديهم عمـل حـر سـابق، وتركـوه إلـى المشروعات التى أتاحها لهم الصندوق" بمعنى أن نصف المشروعات الممولة لم تخلـق أى فرصـة عمل جديدة.

٢-هياكل المشروعات الممولة من الصندوق:

تركزت غالبية المشروعات فى النشاط الخدمى والتجارى بنسبة ٣٥%، ٢٧,١% علـى التـوالى (بنسبة إجمالية ٦٢,١%). أما الأنشطة الأخرى –فيما أسمته الدراسة المعنية- بـ "الإنتاج الصناعى"، و "التصنيع المتنوع" فلم تتجاوز ٢٠,٣%، وهى لا تعدو فى الواقع أن تكون أنشطة حرفية بسـيطة. وتعيب الدراسة المذكورة –الممولة أصلا من الصندوق الاجتماعى- على أنشطته عن الفترة المذكورة "غياب أى استراتيجية لتنمية (الصناعات الصغيرة) وترجع ذلك إلى "هـدف تحقيـق عائـد سـريع مناسب، واستهداف سرعة دوران رأس المال، كما ترجع سببه "لانخفاض قيمة القرض، حيث بلغت قيمة الوسيط للقروض المقدمة ٢٠ ألف جنيه [٩٣]

---

[٩٠] رئاسة مجلس الوزراء- الصندوق الاجتماعى للتنمية- مطبوع اعلامى بعنوان "دور الصندوق فى دعم وتنمية الصناعات الصغيرة" – مطبوع مـوزع بمناسـبة مؤتمر "تجارة بنها" جامعة الزقازيق (ما بعد الإصلاح المالى فى مصر) ١٠-١٢ نوفمبر ١٩٩٨.

[٩١] وزارة التخطيط- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨، العام الثانى للخطة الخمسية الرابعة م.س.ذ ص ٣٣١.

[٩٢] رئاسة مجلس الوزراء- م.س.ذ ص ١٣.

[٩٣] د. سلوى سليمان –د. زينب سليم- د. منال متولى، "تمويل الصناعات الصغيرة فى مصر، مع التطبيق على المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية فى القاهرة الكبرى" –مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة- أكتوبر ١٩٩٦- دراسـة مدعمـة مـن الصندوق الاجتماعى للتنمية ص٢٣.

*الانخفاض الواضح فى مساهمة الإناث فى المشروعات، حيث لم تتجـاوز نسـبتهن ٩% مـن إجمالى المستفيدين. وانخفضت نسبتهن إلى ٥,٦% من الإجمالى فى أنشطة كالسجاد والملابس.

*إن ٣٤,٥% من المستفيدين حاصلون على الثانوية العامة أو ما يعادلها.

*إن ٢٤,٩% حاصلين على شهادة جامعية[٩٤].

٣- المشكلات التى تواجه المشروعات الممولة:-

يمكن تقسيم المشكلات إلى:-

أ-مشكلات تتعلق بالمناخ الاقتصادى الاجتماعى العام:- حيث يبرز ضيق السوق الناجم عن الاختلال الشديد فى توزيع الدخل والثروة، ويزداد من جـراء السياسـات الانكماشـية السارية، أثره على عدم كفاية الطلب على السلع والخدمات بوجه عام، الأمر الذى يبدو أكثر صعوبة بالنسبة للمنشآت الصغيرة، خاصة الإنتاجية منها، فى منافستها مع كل من:

١- المنشآت الأكبر حجماً والأكفأ اقتصاديا.

٢-مع الواردات فى ظل تحرير التجارة بعد الجات.

٣- المنافسة مع المنشآت المتقاربة معها فى الحجم.

فقد وجد أن "٢٤,٩% من مشروعات العينة، تواجه مشاكل فى النقل والتسويق، وهو ما قد يفسر بارتفاع درجة المنافسة، من جانب المشروعات الأخرى" [٩٥]و "أن ٨٧,٦% من مشـروعات العينـة تواجه منافسة، وأن تأثيرها الأكبر ذو طابع سلبى على ٥٨,١% منها" [٩٦].

أ-مشكلات تتعلق بصغر حجم المشروعات وهشاشتها: "أن ٧٨,٤% مـن المشـروعات التى تستخدم مواد خام، واجهت مشكلة ارتفاع أسعار المواد الخام بما زاد من النفقات وحـد من الأرباح [٩٧]وهو أمر يتعلق أيضا بمعدلات التضخم.

ج- أن (٤١,٧%) من المشروعات يبيع بالأجل، بينما تواجهه التزامات سداد الاقساط فى مواعيد محددة [٩٨] بما يؤكد ضيق السوق.

د- مشكلات تتعلق بالتعامل مع الصندوق

إن الغرض الأساسى من القرض، هو الاستثمار الثابت (تأسيس أو توسع) بنسـبة ٧٥,٧% مـن المشروعات، وهناك مشكلة تمويل رأس المال العامل" [٩٩].

---

[٩٤] المرجع السابق ص ٢١.

[٩٥] المرجع السابق ص ٢٣.

[٩٦] المرجع السابق ص ٢٣.

[٩٧] المرجع السابق ص ٢٣.

[٩٨] المرجع السابق ص ٢٣.

[٩٩] المرجع السابق ص ٢٧.

غياب أى دور (للمتابعة أو الإرشاد أو التدريب) "فقد وجد أن عنوان المنشأة وهمى –ولم يستدل على عناوين بعض (المشروعات) – كما تم تغيير النشاط لأكثر من مرة.. كما وجدت بعض المشروعات –خاصة الورش- مغلقة لفترات تصل إلى ٧-٨ شهور"[١٠٠].

بخلاف الشكوى من سعر الفائدة "الزم أحد المستفيدين بالتأمين على حياته ومحلاته (رغم أن قيمة القرض تعادل ثمن سيارة من سياراته (بما يثير –فى نظر الدراسة المعنية- التساؤل حول الفئات المستهدفة"[١٠١].

٤- دور الصندوق فى خلق فرص عمل دائمة/مؤقتة:

التوزيع حسب العمالة الدائمة:

عدد العمال	عدد المشروعات	النسبة المئوية
صفر	١٠٤٩	٢٩,٣
١	١٢٩٨	٣٦,٢
٢	٥١١	١٤,٣

٢ فرصة عمل فأقل ٧٩,٨% من إجمالى المشروعات [١٠٢]

حسب العمالة المؤقتة: ٧٣,٣% من المشروعات لم تخلق أى فرصة عمل مؤقتة، ١٠,٥% منها خلقت فرصة عمل واحدة مؤقتة[١٠٣].

٥- موقف المستفيدين من قروض الصندوق:-

"يبدو أن المشكلات التى واجهت المشروعات قد انعكست على رغبتها فى التطوير والتجديد. فقد أجمع ٦٨,٤% من مشروعات العينة على عدم الرغبة فى التطوير، وعبر ٨٥,٢% عن عدم الرغبة

[١٠٠] المرجع السابق ص ٢٩.

[١٠١] المرجع السابق ص ٢٩.

[١٠٢] المرجع السابق ص٣٥.

[١٠٣] المرجع السابق ص ٥٤,

فى زيادة الإنتاج" [١٠٤] وتعبر النسبة الأخيرة بوضوح عن مشكلات المنافسة والتسويق [وضيق السوق]. كما أتضح أن " ٦٨,٩% من المشروعات منتظمة فى سداد الأقساط فى مواعيدها"[١٠٥].

وبينما ترى الدراسة المذكورة فى "تعبير ٨٩,٣% منهم عن عدم رغبتهم فى التوقف عن الإنتاج، أن هناك أملاً فى ظروف أفضل" [١٠٦]إلا أن التوقف يعنى الفشل والبطالة.

قائمة المراجع

١-د. السيد الحسينى –القطاع غير الرسمى فى حضر مصر- المداخل النظرية والمنهجية والتحليلية –المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة ١٩٩٦.

٢-د. أميرة مشهور –د. غالية المهدى- القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة ١٩٩٤.

٣- د. صادق رشيد –أفريقيا والتنمية المستعصية، أى مستقبل- مركز البحوث العربية- القاهرة ١٩٩٥.

٤- Mahmoud Abdel Fadil, Informal sector employment in Egypt Cairo papers in social sciences A.U.C. Cairo, 1981.

٥-د. حلمى تادرس، آخرون –أسواق الباعة الجائلين فى القاهرة- ١٩٩٠ نقلا عن د. محمد عبد الحافظ –الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال –القطاع غير الرسمى فى حضر مصر –المركز القومى للبحوث الاجتماعية- القاهرة ١٩٩٦.

٦-د. عبد الرؤوف الضبع- الأحياء العشوائية وخصائصها السكانية- دراسة ميدانية على منطقة المعصرة بحلوان (عزبة الهجانة والصفيح)- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط- معهد التخطيط القومى- القاهرة- مجلده عدد ٢/ ديسمبر ١٩٩٧.

٧-د. حامد الهادى –الواقع الاجتماعى المصرى والقطاع غير الرسمى –ضمن القطاع غير الرسمى فى مصر –المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ١٩٩٦.

٨- Suzanne Burger, problems& prospects of Egyptian small scale industry, department of political sciences, mass achausettes institute of technology (MIT), August, 1978.

تم هذا البحث بالتعاون مع برنامج تطبيق التكنولوجيا بجامعة القاهرة.

٩-حلمى شعراوى –جريدة الأهالى- القاهرة- ١٩٩٨/٩/٢٣.

---

[١٠٤] المرجع السابق ص ٢٧.

[١٠٥] المرجع السابق ص ٢٧.

[١٠٦] المرجع السابق ص ٢٤.

١٠-د. عالية حبيب –البطالة فى الريف المصرى، بين البيانات الرسمية والواقع المعاش – المركز القومى للبحـوث الاجتماعية والجنائية –مؤتمر القرية المصرية- (١٠-١٢/٤/١٩٩٤) القاهرة- ١٩٩٦.

١١-د. عادل عازر –د. ثروت اسحاق- المهمشون بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة –المركـز القـومى للبحـوث الاجتماعية والجنائية القاهرة- ١٩٨٧.

١٢- د. سعاد عثمان –المداخل المنهجية لدراسة لقطاع غير الرسمى عالميا ومحليا- ضمن القطاع غير الرسمى فى حضر مصر –المركز القومى للبحوث الاجتماعية.

١٣- مارى أسعد –نادرة جرس- محاولات تنمية المجتمع فى حى الزبالين بالمقطم، الجامعة الأمريكيـة بالقـاهرة- ١٩٩٥- ملجد ١٦- ج٤ مترجمة عن .Cairo papers in social sciences

١٤-د. هناء الجوهرى –موظفو القطاع الرسمى فى القطاع غير الرسمى، ضمن القطاع غير الرسـمى فـى حضـر مصر- المركز القومى للبحوث الاجتماعية.

١٥-د. سمير أمين –التطور اللامتكافىء، دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطيـة –ترجمـة برهـان غليون- دار الطليعة- بيروت- الطبعة الثانية ١٩٧٤.

١٦-توما كوترو، ميشيل إسون- مصير العالم الثالث (تحليل ونتائج وتوقعات) –ترجمة خليل كلفـت –دار الثالـث- القاهرة- ١٩٩٥.

١٧-د. عمرو محيى الدين –التخلف والتنمية- دار النهضة العربية- القاهرة- ١٩٧٦.

١٨-موسوعة الهلال الاشتراكية- دار الهلال القاهرة.

١٩-د. ابراهيم العيسوى- التنمية البشرية فى مصر- ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى للتنمية البشـرية لسـ ١٩٩٤ –المجلة المصرية للتنمية والتخطيط- عدد يونيو ١٩٩٥.

٢٠- أسامة غيث- مع كارثة النمر البرازيلى، هل انتهت أسطورة المعجزات الاقتصادية فى الدول الناميـة –جريـدة الأهرام- ١٩٩٩/٢/٦.

٢١-د. وجيه شندى –الأزمة الاقتصادية العالمية والاقتصاد المصرى- جريدة الأهرام- ١٩٩٨/١١/١٦.

٢٢-د. رفعت المحجوب- الطلب الفعلى، مع دراسة خاصة بالبلاد والآخذة فى النمو –دار النهضة العربية- القاهرة- ١٩٧٢.

٢٣-د. رمزى زكى –الاقتصاد السياسى للبطالة- سلسلة عالم المعرفة- عدد ٢٢٦ المجاس الوطنى للثقافة والفنون والآداب –الكويت- اكتوبر ١٩٩٧.

٢٤-وزارة التخطيط –خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية- الخطة الخمسية الثالثة (٩١/٩٢-٩٦/٩٧)- القاهرة.

٢٥-اسماعيل زقزوق- مستقبل البطالة والإصلاح الاقتصادى- جريدة الأهالى- القاهرة ١٩٩٢/٨/١٩.

٢٦-وزارة التخطيط –الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة (٩٧/٩٨- ٢٠٠١/٢٠٠٢) العـام الثانى للخطة –المكونات المكونات الرئيسية للخطة وتفضيلاتها المكانية والقطاعية- مايو ١٩٩٨.

٢٧-مجلة العمل –عدد ٤٢٥- أكتوبر ١٩٩٨- وزارة القوى العاملة- القاهرة.

٢٨-طاهر الشريف –جريدة الأهرام- القاهرة- ١٩٩٨/٦/٢٣.

٢٩-معهد التخطيط القومى –التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية –المتطلبات والسياسات –سلسلة قضايا التخطيط والتنمية- رقم ١٣- سبتمبر ١٩٩٦- القاهرة.

٣٠-د. عزيزة عبد الرازق –البطالة والقطاع غير الرسمى –ضمن القطاع غير الرسمى فى حضر مصر- المركز القومى للبحوث الاجتماعية.

٣١-د. محمد زكى أبو عامر (وزير الدولة للتنمية الإدارية)- المؤتمر الثانى للمرأة العاملة (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر- وزارة القوى العاملة- وزارة التنمية الإدارية) ٢٥-٢٧ أكتوبر ١٩٩٨- عن مجلة العمل عدد ٤٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.

٣٢-د. هبة أحمد نصار- بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر- ضمن- المؤتمر العلمى لقسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ٢١-١٩٩٢/١١/٢٣.

٣٣-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء –الكتاب الإحصائى السنوى- يونية ١٩٩٧.

٣٤-د. حمدى عبد العظيم .Al Ahram weekly 7-13 january 1999, P.9

٣٥-وزارة التأمينات الاجتماعية- الأهداف وميادين العمل والأنشطة الرئيسية مايو ١٩٩٨.

٣٦-رئاسة مجلس الوزراء –الصندوق الاجتماعى للتنمية- مطبوع إعلامى بعنوان كيف تتقدم بمشروع لبرنامج تنمية المشروعات- القاهرة- ١٩٩٧.

٣٧-رئاسة مجلس الوزراء- الصندوق الاجتماعى للتنمية- مطبوع إعلامى بعنوان "دور الصندوق فى دعم وتنمية الصناعات الصغيرة" مطبوع موزع بمناسبة مؤتمر (تجارة بنها)- جامعة الزقازيق (ما بعد الإصلاح المالى فى مصر، ١٠-١٢- نوفمبر ١٩٩٩.

٣٨-د. سلوى سليمان –د. زينب سليم- د. منال متولى، "تمويل الصناعات الصغيرة فى مصر- مع التطبيق على المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية فى القاهرة الكبرى –مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية كلية الاقتصاد والعوم السياسية- جامعة القاهرة- أكتوبر ١٩٩٦- دراسة مدعمة من الصندوق الاجتماعى للتنمية.